الطمار لضم العاملين في «الكهرباء والماء» لفئة الأعمال الشاقة ورفع قيمة بدلاتهم

أعلن النائب خالد الطمار عن تقدمه باقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الاميري بالقانون رقم "61" لسنة 1976، بإضافة العاملين في وزارة الكهرباء والماء لفئة الأعمال الشاقة والخطرة ورفع بدلاتهم وتأمين حياتهم.

وجاء في نصه ، بعد الاطلاع على الدستور، وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الاميري بقانون رقم "61" لسنة 1976، وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

"المادة الأولى"

يستبدل بنص البند "8" من المادة "17" من الأمر الأميري بالقانون رقم "61" لسنة 1976 المشار إليه النص الآتي:

–8 انتهاء خدمة المؤمن عليه الذي يزاول أعمالا ضارة أو شاقة أو خطرة من العاملين في وزارة الكهرباء والماء متى بلغت مدة اشتراكه بالتأمين في هذه الأعمال عشرين سنة وتحدد هذه الأعمال بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وأخذ راي المجلس الطبي العام.

"المادة الثانية"

تسري أحكام هذا القانون من تاريخ العمل به.

"المادة الثالثة"

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية إن هذه التعديلات المستحقة على بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية بهدف حصول العاملين بوزارة الكهرباء والماء "الطاقة سابقا" لفئة الأعمال الشاقة والضارة والخطرة فهم يعملون في أهم وزارات الدولة حيث تعد الأمن الاستراتيجي الداخلي للبلاد وشريانه الرئيس ومن أهم مقومات الحياة بالبلاد وتطورها ولا يخفى على الجميع الأداء المتميز للوزارة والعاملين فيها والإشادة بأدائهم من أعلى المستويات.

وتعد بيئة عملهم خطرة وضارة وشاقة بل إن المسميات وطبيعة عمل تلك الوظائف المذكورة في جداول الأعمال الشاقة بقانون التأمينات موجودة بالوزارة وأعمالهم تتشابه كثيرا مع وزارة النفط لذا تم دمجهم معا حسب المرسوم رقم 153 لسنة 2003 في شأن وزارة الطاقة وتسميتهم بوزارة الطاقة واستمرت حتى قرار فصلهم وذلك حسب المرسوم رقم 78 لسنة 2007 وقد كان بدل العمل الشاق يصرف لوزارة الكهرباء والماء حتى سنة 1984 ثم تم إلغاؤه ، وكان صرفه اعترافا بصعوبة وخطورة الأعمال بالوزارة ورغم الاعتراف الصريح بالكتاب رقم 4162 لسنة 2009 والصادر عن الهيئة العامة للبيئة وموجه لوكيل وزارة الكهرباء والماء حيث أفادوا بوجود تركيز عال من التلوث بمحيط العمل في تلك المواقع ومعلوم ما يترتب عليه من مشاكلات صحية هذا عدا الانفجارات التي تحدث بين حين وآخر بالوزارة وعلى الرغم من أنه يصرف لهم بدل خطر وتلوث إلا أنه مبلغ بسيط لا يتناسب مع حجم ما يقابلونه من أخطار حيث تبلغ قيمته 35 دينارا .

لذا فإن إقرار التعديلات لضم العاملين بوزارة الكهرباء والماء لفئة الأعمال الشاقة والخطرة والضارة ورفع قيمة بدلاتهم وتأمين حياتهم يساهم بتحسين بيئة العمل والإنتاج ويساهم في توظيف الأعداد الكبيرة من الطاقات الشابة من أبناء الوطن والتي تنتظر دورها لتوظيف والمساهمة برفعة الوطن.

خالد الطمار

بوشهري للماجد: ما دور مراكز محكمة الأسرة في مناهضة العنف الأسري؟

جنان بوشهري

وجهت النائبة د. جنان بوشهري سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد العزيز الماجد، بشأن مراكز محكمة الأسرة التي تتولى تسوية المنازعات الأسرية وحماية الأفراد من العنف والإيذاء، ونص السؤال على ما يلي:

استنادا إلى القانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة، فقد نصت المادة 8 منه على الآتي: "ينشأ بكل محافظة مركز يلحق بمحكمة الأسرة، يتولى تسوية المنازعات الأسرية وحماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء الذي يقع من أحدهم على أفرادها الآخرين، ويجوز له تقديم النصح والتأهيل اللازم في مسائل الزواج والطلاق إذا رغب أطراف العلاقة الزوجية في ذلك، ويصدر قرار من وزير العدل بتنظيم هذا المركز وتحديد مهامه والإجراءات التي تتبع أمامه، ويكون اللجوء إلى المركز من دون رسوم"، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – قرار وزير العدل في شأن تنظيم تلك المراكز المشار لها في المادة رقم 8 من قانون محكمة الأسرة "مراكز تسوية المنازعات ومناهضة العنف الأسري"، وجميع محاضر الاجتماعات التي عُقدت تنفيذا لهذا القرار.

2 – ما دور تلك المراكز في مناهضة العنف الأسري؟ مع تزويدي بالتقارير الخاصة بذلك.

3 – كشف بعدد المراجعين من أفراد الأسرة ممن تعرض للإيذاء والعنف.

تتمات

مرسوم بالعفو

متمنيا ان يساهم في تهيئة الأجواء لتعاون مثمر بين السلطتين.

ونص البيان على التالي: "لقد حملت الكويت خلال تاريخها الطويل الممتد، بل وفي أيامها الحوالك راية الحق والنور والعفو والتسامح والخير، وان الشواهد على ذلك متواترة ومتكاثرة وحية ونضرة، حتى ان عطرها يتفوح جمالا وطيبها يتعبق جريانا عبر القرون، بأيدي حكامها البررة الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه.

أضاف البيان : وإيمانا من القيادة السياسية بأن عهود الازدهار والاستقرار والنتاج المليء بالبناء والعطاء والاعلاء، لا تتم وتكتمل وتزهو وتسمو إلا بمصالحة وطنية تعود بالخير على أبناء هذا الوطن، وفتح صفحة جديدة مضيئة مشرقة، يكون عنوانها تصحيح المسار من أجل الاستقرار، والتأكيد على أن الكويت أولى بأبنائها، وأن مكانة الشعب لدى قيادته محفوظة ومذكورة ومذخورة.

وقال مجلس الوزراء في بيانه أيضا : من أجل ذلك كشفت الإرادة الاميرية السامية عن رغبتها في استعمال حقها الأصيل الجليل، دستورا وقانونا، في العفو عن شريحة واسعة من أبناء الوطن، ممن هم على ارضه داخل المؤسسات الإصلاحية بعد ان قضوا مدة في تنفيذ العقوبات المحكوم بها عليهم.

كما شملت الرغبة الاميرية السامية شريحة من أبناء الوطن، ممن طال عليهم العمر وهم يلتحفون ثياب الغربة، لا يشعرون بصدق الملاذ وحقيقة المأوى، حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وظنوا ان أيام العودة الى الديار واحلام الاجتماع واللقاء قد أفلت دون رجعة.

أضاف البيان : ويؤكد مجلس الوزراء أنه على ثقة بأن هذه الخطوة من شأنها تهيئة الأجواء نحو تعاون مثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفق الأسس الدستورية، وتزيل كل العوائق التي من شأنها تعطيل التنمية والانجاز، وتهيئ أجواء العمل كفريق واحد، للارتقاء بكل مافيه مصلحة الوطن والمواطن.

وذكر أيضا أنه : بهذه المناسبة والمبادرة الاميرية السامية من والد الجميع سمو امير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، يأمل مجلس الوزراء من أبناء الوطن المشمولين بهذا العفو الكريم، ان يقابلوا الاحسان بالاحسان، وان يكونوا قدوة حسنة لاخوانهم المواطنين، من خلال الحفاظ على هذا البلد المعطاء والالتزام والاحتكام الى قوانينه.

واختتم مجلس الوزراء بيانه بالقول : ان هذا العفو الاميري الكريم قد صدر عن إرادة خالصة، وعزم اكيد، ورغبة صادقة من حضرة صاحب السمو امير البلاد – حفظه الله ورعاه – ايمانا بقول الحق تبارك وتعالى في محكم التنزيل "وأن تعفوا أقرب للتقوى"، وتحقيقا لمصلحة البلاد العليا حالا ومآلا، تحت ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو امير البلاد، وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما.

والله ولي التوفيق.

300 دينار مكافأة

، مؤكدا أنها مستحقة لمواجهة زيادة معدلات التضخم، الذي بلغ معدله التراكمي في الكويت بحسب دراسة للمكتب الفني للجنة 33%، وهو يعد الأكبر مقارنة بالدول المجاورة.

وبين أن ممثلي جامعة الكويت والمعهد التطبيقي والمؤسسات والاتحادات الطلابية الحضور بالاجتماع، جاءت آراؤهم متوافقة مع رأي اللجنة بأن هذه الزيادة مستحقة، في حين أن وزارة المالية كان لها رأي مالي فقط.

وأكد أن هذه الزيادة تتماشى أيضا مع ما ورد في برنامج عمل الحكومة عن مساعدة الطلبة أكاديميا، مبينا أن مبررات قرار مجلس الوزراء بزيادة مكافآت الطلبة في الخارج بنسبة 50% تنسحب على طلبة الداخل.

وقال المطر إن موافقة اللجنة جاءت بأغلبية 4 أعضاء مقابل عضو واحد، مؤكدا أنه سيسلم التقرير الخاص بهذا الشأن بيده إلى رئيس مجلس الأمة يوم الخميس المقبل، ومن ثم ستنسق اللجنة التعليمية مع لجنة الأولويات لإدراج التقرير بشكل عاجل على جدول أعمال المجلس.

وأكد أن اللجنة ستواصل جهودها للنهوض بالتعليم، وسيأتي في الأيام القليلة المقبلة مشروعها الكبير لتطوير التعليم من خلال قانون تطوير جودة التعليم في الكويت.

من جهته، أوضح مقرر اللجنة النائب د. محمد الحويلة أن وزارة المالية تحفظت على الاقتراح من الجانب المالي، بينما جاءت آراء ممثلي جامعة الكويت والمعهد التطبيقي والجامعات الخاصة متوافقة مع رأي اللجنة بأن هذه الزيادة مستحقة ومشروعة، نظراً للتضخم الكبير في دول الابتعاث.

وبين الحويلة أن اللجنة بصدد رفع تقريرها إلى المجلس، متمنيا الدعم من كل النواب وأن تستجيب الحكومة لهذه الرغبة النيابية، وأن توافق على هذا الاقتراح المستحق الذي يوفر للطلبة الاستقرار ويشجعهم على مواصلة دراستهم الجامعية ويرفع العبء المالي عن الكثير من الأسر.

وأكد أن اللجنة لن تتوانى عن دعم كل الاقتراحات التي تصب في صالح الطلبة وتشجيعهم على مواصلة التحصيل العلمي، مبينا أن اللجنة ستكثف اجتماعاتها في المرحلة المقبلة للنظر في طلبات التكليف بالتحقيق والاقتراحات النيابية المدرجة على جدول أعمال اللجنة

.

قمة خليجية

التعاون لدول الخليج، والرئيس عبد الفتاح السيسي، والملك عبد الله الثاني العاهل الأردني.

من جهة أخرى أكد البيان الختامي للقمة الثلاثية، التي عقدت أمس الثلاثاء، في القاهرة، بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، على ضرورة الحفاظ على الحقوق الفلسطينية المشروعة واستمرار جهودهم المشتركة لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم على أساس حل الدولتين، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وبحثت القمة تطورات القضية الفلسطينية في ضوء المستجدات الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأوضاع الإقليمية والدولية المرتبطة بها.

وأعرب القادة خلال اجتماعهم عن دعمهم الكامل لجهود الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في هذا الظرف الدقيق الذي تمر به القضية الفلسطينية، وسط تحديات إقليمية ودولية متزايدة.

وشدد القادة على ضرورة توفير المجتمع الدولي الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق وحقوقه المشروعة، وتكاتف الجهود لإيجاد أفق سياسي حقيقي يعيد إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لحل القضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، محذرين من خطورة استمرار غياب الأفق السياسي وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار.

وطالبوا بوقف جميع الإجراءات الإسرائيلية الأحادية اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين، وفرص تحقيق السلام العادل والشامل، والتي تشمل الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم، والاقتحامات الإسرائيلية المتواصلة للمدن الفلسطينية، وانتهاك الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها.

وحثوا على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وبما يضمن احترام حقيقة أن المسجد الأقصى المبارك الحرم / القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين، واعتبار دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك وتنظيم الدخول إليه.

سالم الصباح

إطلاق النار وخفض التصعيد لإيجاد حل سلمي للأزمة التزاما بمبدأ حل المنازعات والخلافات بالطرق والوسائل السلمية عن طريق الحوار، بما يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

من جانبه نقل سفير أوكرانيا تحيات الرئيس والشعب الأوكراني إلى دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا، معربا عن تقدير وإمتنان بلاده لموقف دولة الكويت حيال الأزمة في أوكرانيا، ومشيدا بدعم دولة الكويت للشعب الأوكراني خاصة على الصعيد الإنساني ودعمها كذلك لكل الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية، التي يعيشها جراء الأزمة، ولمساعيها الحميدة في ترسيخ دعائم حفظ السلم والأمن الدوليين.

الأزمة بين النواب

اللجنة النائب صالح عاشور،أنه "تم الاستماع بعناية إلى رئيس الغرفة وأعضائها حول بيان دور الغرفة وتاريخها وعملها، وما أبدوه من وجهة نظر حول بعض مواد الاقتراح بقانون المقدم من بعض النواب".

وقال عاشور إن أعضاء اللجنة والنواب الحضور طرحوا ملاحظات حول عمل الغرفة، وتم توجيه بعض الأسئلة والاستفسارات لاستيضاح رأي غرفة التجارة حول بعض مواد القانون، مضيفا إن "الاجتماع سادته روح التعاون".

وأشار إلى أن اللجنة المالية في انتظار رد الغرفة على الاستفسارات والأسئلة التي وجهت إليها، معربا عن أمله الخروج بقانون يحقق المصلحة العامة.

في سياق متصل أكد رئيس غرفة التجارة والصناعة محمد الصقر، أن اجتماع "المالية" البرلمانية بممثلي الغرفة اتسم بروح التعاون، مشيرا إلى أن ممثلي الغرفة أجابوا على استفسارات النواب، مشددين في الوقت ذاته على أن كل منظمات المجتمع المدني، يجب أن تتمتع باستقلالية القرار وذاتية الإدارة.

وأوضح الصقر أن ممثلي الغرفة استعرضوا دورها التاريخي الوطني، خصوصا في مجال تأهيل الكفاءات الكويتية للعمل في القطاع الخاص، والتحكيم التجاري، وإبداء الرأي في خطط التنمية والتشريعات الاقتصادية.

وأكّد أن الاجتماع اتسم بروح التعاون والحوار الصريح والراقي، لافتا إلى أن كل منظمات المجتمع المدني في الكويت يجب أن تتمتع باستقلالية القرار وذاتية الإدارة، لأن وضعها تحت إشراف الجهات الحكومية يتناقض مع أهميتها في تحقيق التحول الديموقراطي، كما يتناقض مع مبرر وجودها، وهو تمثيل مصالح أعضائها ومجتمعاتها تجاه الجهات الحكومية. وبالتالي فإن تحويل اختصاصات الغرفة إلى جهة حكومية هو سير عكس التيار العلمي والعملي والوطني

المرافق طالبت

وتردي البنية التحتية في المنقف.

وقال عضو اللجنة النائب د. محمد الحويلة، إن اللجنة اجتمعت أمس بحضور وزارة الأشغال العامة والقيادات النفطية، لبحث تكليف المجلس للجنة بدراسة تنفيذ طريق يربط مدينة صباح الأحمد السكنية بالمناطق المجاورة لها عبر المقوع وبرقان.

أضاف الحويلة إنه تم بحث الموضوع بشكل موسع وكانت هناك موافقة من قبل وزارة الأشغال، في حين كان هناك تحفظ من جانب شركة نفط الكويت.

وأكد أنه مع إصرار رئيس وأعضاء لجنة المرافق تم منح هذه الجهات أسبوعين مهلة، للانتهاء من دراسة الموضوع والحضور في اجتماع خاص، لمناقشة الموضوع الذي حظي باهتمام أعضاء مجلس الأمة، من خلال رسالة واردة تقدم بها وتم تكليف اللجنة لبحث الطلب.

وأوضح أنه طلب مستحق لأنه سيوفر ما يقارب الأربعين دقيقة على أهالي المنطقة الجنوبية الذين يعانون من بعد المؤسسات التعليمية والأكاديمية، مشيراً إلى أن البعض يضطر إلى الخروج من بيته الساعة السادسة صباحاً، لحضور المحاضرات في جامعة الكويت، أو كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

ودعا الحويلة جميع الجهات الحكومية إلى التفاعل مع هذا الخصوص تفاعلا إيجابيا وعاجلاً، مشيراً إلى أن الأعذار التي قدمت غير مقنعة وغير مقبولة.

وقال إن اللجنة طالبت الجهات الحكومية إيجاد حلول لتنفيذ هذا المشروع، لافتاً إلى أن معظم الطرق السريعة بجانبها منشآت نفطية، وينبغي توفير عاملي الأمن الأمان فيها وكذلك توفير عامل الوقت.

أضاف أن لجنة المرافق ناقشت موضوعاً مهما يتعلق بالمدينة الطبية في مدينة صباح الأحمد السكنية، لافتاً إلى أن هذا المشروع تمت إحالته من وزارة الصحة إلى وزارة الأشغال لتنفيذه.

هبوط أرضي بالشعيبة

تعامل بشكل فوري مع ما تم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، عن وجود هبوط بأحد الطرق "الشارع الفاصل بين ميناء عبدالله والشعيبة"، مشيرة إلى أن الفرق تعمل على الإجراء اللازم حفاظاً على سلامة مرتادي الطريق.

من جهتها أوضحت وزارة الأشغال العامة أمس الثلاثاء إن البلاد تعرضت لأمطار غزيرة خلال فترة قصيرة تفوق القدرة الاستيعابية لشبكة تصريف مياه الأمطار مؤكدة عمل فرقها للسيطرة على الوضع وسحب تجمعات المياه دون عرقلة للطرق وحركة السير.

وأكد الوكيل المساعد لقطاع التخطيط والتنمية بالتكليف والمتحدث الرسمي باسم الوزارة أحمد الصالح في تصريح صحفي ان "فرق الطوارئ التابعة لقطاع هندسة الصيانة بالوزارة والهيئة العامة للطرق والنقل البري استطاعت السيطرة على الوضع دون إغلاق أي من الطرق الداخلية أو الرئيسة ما عدا بعض الحارات على يمين الطريق والتعامل معها عبر سحب كميات المياه لعدم إعاقة حركة السير".

وأشار الصالح إلى المتابعة الحثيثة من قبل وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتورة أماني بوقماز ووكيل الوزارة مي المسعد وجميع القياديين في القطاعات المعنية بالوزارة لمنع حدوث أي أضرار قد تنجم عن الحالة المطرية وذلك بالتعاون والتنسيق مع كل الجهات المعنية.

ودعا المواطنين والمقيمين إلى ضرورة توخي الحيطة والحذر خلال هذه الحالة المطرية الاستثنائية.

على صعيد متصل قطعت دوريات المرور الطريق الفاصل بين منطقة الظهر السكنية ومنطقة غرب أبو فطيرة الحرفية «أسواق القرين»، باتجاه تقاطع الدائري السابع مع طريق الملك فهد. وطالبت دوريات المرور من قائدي المركبات بالرجوع عبر الطريق المعاكس، للسماح لفرق الطوارئ في وزارة الأشغال لسحب تجمعات كبيره من المياه عن الطريق.

السعودية

الخلافات في المنطقة.. ونحاول إيجاد مسار للحوار مع الجميع ونركز على التنمية".

كما اعتبر وزير الخارجية السعودي أن "التركيز على التنمية بدلاً من الشؤون الجيوسياسية إشارة قوية لإيران والآخرين بأن هناك مسارات أخرى للرخاء المشترك".

في سياق متصل، قال الأمير فيصل بن فرحان إن لدى الرياض "شراكة قوية مع الولايات المتحدة لكن هذا لا يعني أننا نتفق دائما".

وأكد أن اقتصاد المملكة سيكون الأسرع نموا هذا العام.

أضاف أن المملكة العربية السعودية مع التحول للطاقة النظيفة، لكن ذلك سيستغرق عقودا، مضيفاً أن "المملكة تعمل على استقرار أمن الطاقة".

وأشار إلى أن أوبك+ واجهت تقلبات السوق، وعملت لصالح المنتجين والمستهلكين.

عقيلة صالح

، موقف ودور المجلس الأعلى للدولة، وقال إنه "لا يحق له إصدار أي وثيقة أو إعلان دستوري لأن دوره استشاري فقط"، مشددا على أن البرلمان هو الجسم التشريعي الوحيد في البلاد، في خطوة من شأنها أن تثير الخلاف بين الطرفين حول مستقبل العملية السياسية، حيث يرفض مجلس الدولة إقرار البرلمان التعديل الدستوري بشكل أحادي.

وشهدت العلاقات بين البرلمان ومجلس الدولة، تقاربا في الفترة الأخيرة، بعد الاتفاق على وضع خارطة طريق واضحة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، لكن صالح قال إنه "تقارب لفظي دون أفعال".

وطالب عقيلة بترك الاختيار للشعب، وتقبل الخصوم من أجل إنهاء المراحل الانتقالية.